

استطلاعات الهاتف الدورية في العراق لتقييم تأثير جائحة كوفيد-91 على الشركات

حزيران / يونيو 2021

الملخص التنفيذي

خلال الأشهر ما بين تشرين الأول-كانون الأول 2020، قام البنك الدولي، وبالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، بإجراء مسح هاتفي شهري لتقييم أثر كوفيد-91 على الشركات وأنشطة الأعمال في العراق. اشتمل المسح على ما مجموعه 176 شركة من القطاعين الصناعي والخدمي في البلاد. وقد جرى اختيار الشركات من خلال إطار عينة تم تجميعها باستخدام قوائم رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وعمل سابق قام به البنك الدولي، فضلاً عن أدلة إلكترونية للشركات في العراق. سعى المسح للحصول على معلومات رئيسية حول الوضع التشغيلي للشركات قبل وأثناء الجائحة، ونتائج أعمالها بصورة عامة، وشدة التحديات التي تواجهها، وأخيراً بعض استراتيجيات التأقلم التي قامت باتباعها.

يختلف هذا المسح عن مسوحات أخرى أجرتها منظمات دولية من ثلاثة نواحي. أولاً، تضمنت العينة شركات كانت أكثر استقراراً نسبياً بالمقارنة مع المسوحات الأخرى، كما هو واضح من عمر الشركات. وفي الواقع، بلغ متوسط عمر الشركات التي تم إجراء مقابلات معها نحو 61 عاماً، وبلغ الوسيط الحسابي نحو 41 عاماً. رغم ذلك، كانت معظم هذه الشركات متناهية الصغر أو صغيرة، حيث تضم في الغالب 91 عاملاً. ثانياً، اعتمد المسح على الشركات أكثر انتشاراً عبر أنحاء العراق. ثالثاً، قام المسح في بادئ الأمر بالتركيز على الشركات المسجلة لدى السلطات العراقية¹، أو على الأقل معروفة لدى تلك السلطات، حيث ضمت العينة النهائية في غالبيتها شركات من القطاع المنظم.

يأتي التركيز على فهم حالة الشركات ونشاط الأعمال في العراق أثناء الجائحة إدراكاً لحقيقة أن ذلك يعد مقدماً لما ينتظر الاقتصاد بشكل عام وكذلك العاملين وعائلاتهم. ترتبط الشركات، وبالأخص الصغيرة منها، بشكل وثيق بحالة العاملين والأسر الذين قد يكونون أكثر عرضة للصدمات. ومن أصل العدد التقديري للعاملين في العراق في العام 9102، 9 مليون عامل، فإن غالبيتهم يعملون بأجر، ومعظمهم في شركات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة، أو يديرون أعمال خاصة بهم (عاملين للحساب الخاص). رغم ذلك، يعتبر القطاع الخاص في البلاد ضعيفاً من حيث الإنتاج واستحداث فرص العمل اللانق.

تبرز نتائج المسح أهمية عدد من التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات منذ بدء الجائحة. فبحلول تشرين الأول 2020، أي بعد مرور ٧ أشهر على الجائحة، كان فقط نصف الشركات التي شملها المسح في العراق تعمل بساعاتها الاعتيادية الكاملة. أما النصف الآخر فكان يعمل بدوام جزئي، بينما تعرض عدد قليل من الشركات التي شملها المسح للإغلاق المؤقت أو الدائم- حيث كان القطاع الخدمي على المستوى الاتحادي أكثر عرضة لمواجهة إجراءات الإغلاق بالمقارنة مع نظيره في إقليم كردستان². رغم ذلك، وبحلول الجولتين

¹ لم يتم في بادئ الأمر استهداف الشركات في القطاع غير المنظم (أي غير المسجلة لدى السلطات العراقية) في المسح. رغم ذلك، وعندما تم في المسح طرح السؤال حول وضعية التسجيل لدى الشركات التي تم إجراء مقابلات معها، أشار بعضها إلى عدم وجود أي نوع من التسجيل- أي أنها تصنف كشركات في القطاع غير المنظم. من ناحية أخرى، تم استبعاد قطاعات مثل التعدين والمحاجر، والخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم، والعمل الاجتماعي من المسح.

² يعتبر إقليم كردستان العراق إقليماً مستقلاً نسبياً وتهيمن عليه الصناعة النفطية في شمال العراق. يتألف الإقليم من ثلاث محافظات ذات غالبية كردية وهي دهوك، وأربيل، والسليمانية.

الثانية والثالثة من المسح، بدأ عدد أكبر من الشركات بالعودة إلى ساعاتها التشغيلية الكاملة، مما يشير إلى تحسن عام- بالرغم من استمرارية وجود العديد من المخاطر. ومع ذلك، أشار قرابة 04% من الشركات التي تم إجراء مقابلات معها إلى تعرض عامل واحد لديها على الأقل للإصابة بكوفيد-19، وينطبق ذلك على وجه الخصوص على القطاع الخدمي.

على الرغم من إشارة الشركات إلى حدوث انخفاض في إيراداتها، والذي انعكس بقدر أقل على انخفاض عرض السلع الوسيطة، كانت عمليات تسريح العاملين أقل شيوعاً أثناء الجائحة. وتمت الإشارة إلى تقلص العرض، كما هو الحال في تقلص الإيرادات، في الغالب من قبل الشركات في القطاع الخدمي، وأقل بكثير من قبل شركات الصناعات التحويلية في العينة. مع ذلك، وبالرغم من هذه التراجعات في الإيرادات والعرض، يشير المسح إلى أن احتمالية تسريح الشركات للعاملين فيها أثناء الجائحة كانت ضعيفة. وقد يعود ذلك إلى قيام الشركات باتتباع آليات تأقلم أخرى (على سبيل المثال، تغيير/تقليص ساعات العمل) وشيوع الوظائف في القطاع غير المنظم مما يسمح للشركات أيضاً بتعديل مدة ونوع عمل الموظفين بحرية أكبر مقارنةً مع الوظائف في القطاع المنظم، مما يسمح لها بالتالي بالاحتفاظ بالعاملين لديها.

كإحدى تداعيات هذه الصعوبات، واجهت الشركات في العراق تحديات بارزة في دفع تكاليف الخدمات، والإيجار، والقروض، وحتى أجور العاملين والموردين. وتظهر شدة هذه التحديات جلياً عند الحديث عن الإيجارات والقروض- في حال كانت مترتبة على الشركات. وقد ازدادت حدة ذلك خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول التاليين. وبينما شكل الدفع للموردين والعاملين تحدياً أقل بالمقارنة مع التحديات الأخرى في الجولة الأولى من المسح، إلا أن إدراك هذا التحدي ازداد خلال الأشهر التالية، مما يشير احتمالية محاولة تسديد الفواتير المستحقة. ويعد ذلك مهماً على وجه الخصوص حيث أشارت العديد من الشركات تأخير دفع مستحقات الموردين كإحدى آليات التأقلم مع التدفق النقدي. ومن المحتمل أن هذه المدفوعات قد آن أوان استحقاقها اليوم.

قامت معظم الشركات باتتباع آلية أو آليتين للتأقلم مع تقلص التدفق النقدي، حيث كان اللجوء إلى الأرباح المحتجزة أو المدخرات الشخصية شائعاً، لكن أشارت الشركات أيضاً إلى تأخير المدفوعات للموردين والاقتراض من العائلة والأصدقاء. وفي تشرين الأول، أشار 57% من الشركات إلى لجوئها إلى المدخرات الشخصية للإبقاء على أعمالها خلال الفترة التي أعقبت الجائحة. وخلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول التاليين، واصلت هذه النسبة ارتفاعها المضطرد. علاوةً على ذلك، أشارت قرابة 52% من الشركات إلى قيام أصحابها بالاقتراض من العائلة أو الأصدقاء. ويوجد لذلك تداعيات كبيرة على رفاهية وعافية أسر أصحاب الشركات وسيكون له تأثيرات قاسية على الاستهلاك والمدخرات الفردية في حال استمرار الصعوبات. وكان من المرجح بصورة أكبر قيام الشركات الخدمية باللجوء إلى المدخرات الشخصية، بينما كان من المرجح أكثر بالنسبة للشركات غير المسجلة القيام بتأخير دفع فواتير الموردين.

أشار أكثر من ثلث الشركات إلى شروعها أو زيادتها لمبيعاتها الإلكترونية. وقد كانت الزيادة في استخدام المبيعات الإلكترونية أكثر وضوحاً في القطاع الخدمي، وبشكل أكبر نوعاً ما لدى الشركات في إقليم كردستان العراق مقارنةً مع المحافظات الأخرى. رغم ذلك، لا تزال حصة المبيعات الإلكترونية من المبيعات الكلية للشركات صغيرة نسبياً، حيث تشكل بالمتوسط أقل من 01%. كذلك، وعلى الرغم من أن توفر الإنترنت لا يبدو أنه يشكل عائقاً، أشار أكثر من نصف الشركات التي تستخدم الإنترنت في أعمالها إلى جودة وثبات شبكة الإنترنت كتحدي بالنسبة لها.

بالرغم من اتخاذ الحكومة العراقية، وبالتحديد البنك المركزي العراقي، لعدة تدابير للتخفيف من تقلص التدفق النقدي الذي واجه الشركات، يبرز المسح الحاجة لإعداد أجندة أوسع لمرحلة التعافي. ويعتبر إجراء إصلاحات عامة في القطاع المالي أمراً أساسياً لإحياء القطاع الخاص في العراق، بالإضافة إلى الخدمات غير المالية الأساسية مثل الوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا، وحتى التدابير الداعمة مثل التشبيك والإرشاد للشركات الصغيرة. وفي الوقت ذاته، تعتبر أجندة الوظائف والتي تركز على الشمول المالي للعاملين ومواصلته تراكم رأس المال البشري أساسية لرفع الإنتاجية والقيمة المضافة في القطاع الخاص. وتترك الحكومة العراقية جيداً أهمية الإصلاحات المستمرة والشمولية، كما هو مبين في الورقة البيضاء للحكومة.

